Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (٩٨) المجلد (٣) كانون الأول ٢٠٢٣

المركبات الاسمية في كشاف الزمخشري
وأثرها في التراث النحوي

محمد طه محمود
المديرية العامة لتربية ديالى

أ. د. إبراهيم رحمن حميد
كلية التربية للعلوم الإنسانية

Email:M11iii.love1@gmail.com
profibraheemaa@yahoo.com

Published:1-12-2023

Keywords الكشاف، المركبات الاسمية .

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract

The research seeks to study the nominal compounds in the interpretation of Al-Kashshaf by Al-Zamakhshari, which had a clear presence in the Arab grammatical heritage. Scholars were influenced by Al-Kashshaf's opinions, as he caused a great stir since his writing among scholars and up to the present time, as this interpretation has been filled with study and care. Some of them discussed his opinion with acceptance and satisfaction, and some of them have He objected and refuted his opinions. The study required dividing the research into two sections, each of which included several issues. The first was a talk about (the subject and the predicate), and the second was about (the annifiers of the beginning). Then we concluded the research with a set of results that we reached.

الملخص

يسعى البحث إلى دراسة المركبات الاسمية في تفسير الكشاف للزمخشري والتي كان لها حضور واضح في التراث النحوي العربي، فالعلماء قد تأثروا بآراء الكشاف فقد أحدث ضجة كبيرة منذ تأليفه عند العلماء ولوقتنا الحاضر حيث أشبع هذا التفسير دراسة وعناية، فمنهم من بحث رأيه بالقبول والرضا ومنهم من اعترض وردّ آراءه. وقد اقتضت الدراسة تقسيم البحث على مبحثين وكل منهما يضم عدة مسائل، الأول كان حديثا فيه عن(المبتدأ والخبر)، وأما الثاني فقد كان عن(نواسخ الابتداء)، ثم ختمنا البحث بمجموعة من النتائج توصلنا إليها.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين وصلاة ربي وسلامه على خير البشر محمد وعلى آله وصحبه مشاعل الهدى.

أما بعد : فإن كشاف الزمخشري ــ رحمه الله ــ كان له الحضور البيّن في التراث النحوي العربي، فقد تأثر العلماء بآرائه ومنهجه فوقفوا عند آرائه معلقين عليها ومعترضين فضلا عن الشراح له، فألفوا في اعتراضاتهم وشروحهم عليه كتبا، ومن الجوانب التي كان لها حضور في التراث النحوي المركبات الاسمية وقد اقتضت الدراسة تقسيم البحث على مبحثين وكل منهما يضم عدة مسائل، الأول كان حديثا فيه عن(المبتدأ والخبر)، وأما الثاني فقد كان عن(نواسخ الابتداء)، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

المدخل

سنتحدث عن المركبات الاسمية والتي لها مصطلحات تعتمد عليها وينبغي الحديث عنها؛ لأنّها تقوم عليها، وأهمّ هذه المصطلحات مصطلحان اثنان: المركب والإسناد، ويمكن القول: بأنهما متصلان مع بعضهما، فيمكن أن يعرف المركّب بأنّه ((قولٌ مؤلفٌ من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواءٌ كانت الفائدة تامةً أم لا، فإن كانت تامّة سمّيَ مركّباً إسنادياً، وإن كانت الفائدة ناقصة سمّيَ مركّباً تقييدياً[١]))[٢] فكلّ مركّب إسنادي يعطي معنىً تاماً هو ما يسمى بالجملة، وهي قائمة عند النحاة على فكرة الإسناد وقد ذكرها سيبويه في مطلع كتابه: ((هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ممّا لا يغني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه...))[٣].

وهذه الفكرة تتكرر عند النحاة، وعليها قُسّمت الجملة على عمدة وفضلة، فالعمدة قائمة على الإسناد، وهي المبتدأ والخبر والفعل والفاعل، والفضلة كلّ ما يقع خارج الإسناد، أمّا أنواع الإسناد فإنّ النحاة يقسّمونه على قسمين، الإسناد التام ويُعنى به ضم

كلمتين على وجه الإفادة التامة كإسناد المبتدأ إلى الخبر، والإسناد الناقص بأنه إسناد اسم المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فإنّها مع ما أُسندت إليه ليست بجملة أي يكون إسنادها ناقصا بسبب تعلق المشتق بما قبله(٤).

فضلا عن أن المركبات الإسمية تتكون من كلمتين أو أكثر بينهما علاقة بيان غير علاقة الإسناد وترتبط هذه المركبات بمجموعة من الوظائف النحوية بحيث إذا أُفردت هذه المجموعة لا تكوّن جملة مستقلة تامة المعنى(٥).

وتجدر الإشارة إلى أن الذي نعنيه بالمركبات الأسمية هو الجملة المتكونة من مبتدأ وخبر، أو التي تبدأ بأحد النواسخ، لذا ارتأينا أن يقسم هذا البحث على مبحثين الأول نتحدث فيه عن المبتدأ والخبر ، والآخر عن النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر.

المبحث الأول

المبتدأ والخبر

إن الحديث في هذا المبحث سينعقد على دراسة ركني الجملة الاسمية وهما المبتدأ والخبر، وقد ذكر الزمخشري في تفسيره لآيات الله تعالى مواطن المبتدأ والخبر في كشافه والتي كان لها حضور وصدى عند النحاة والمفسرين وغيرهم؛ لذا آثرت أن أقف على ما وقع اختيارنا عليه ومنها:

أولا: مجيء الاسم النكرة مبتدأ لأنها موصوفة في قوله تعالى:(ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) عمران: ١٥٤.

بيّن الزمخشري رأيه في هذه الآية إذ قال: (((قد أَهمَّتهم: صفة لطائفة. و (يَظُنُّونَ) صفة أخرى أو حال بمعنى: قد أهمتهم أنفسهم ظانين. أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها))(٦) .

الواضح أن الإعراب معروف بيّن عند الزمخشري فلم يذكر الموقع الإعرابي لكلمة(طائفة)، والدليل على ذلك أنه أعرب ما بعدها صفة لها، وعلى هذا تكون(طائفة) مبتدأ؛ لأنه يجوز الابتداء بالنكرة الموصوفة، والخبر محذوف والتقدير إما أن يكون(منكم) أي: ومنكم طائفة قد أهمتهم أنفسهم، أو على تقدير ضمير إما أن يكون للفصل وما بعده خبر لـ(طائفة) أو يكون مبتدأ وما بعده خبر عنه والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول والتقدير: وطائفة هم المنافقون قد أهمتهم أنفسهم.

وتابع جمع من العلماء الزمخشريَّ فيما ذهب إليه؛ إذ ذكروا كلامه ثم أضافوا إليه أن(طائفة) مبتدأ، ولكنّهم جعلوا مسوغ الابتداء بالنكرة اعتماده على الحال أو لوقوعه موقع التفصيل، وجوزوا أن يكون الخبر والصفة محذوفين والتقدير: ومعكم طائفة أو هناك طائفة[٧] .

وعرض ابن هشام كلام الزمخشري وعدّ هذه المسألة من الوهم الذي يصيب النحاة في أنهم يعربون المبتدأ دون أن يتطرقوا إلى الخبر أو يذكرون الخبر دون بيان المبتدأ، ثم ذكر هل يُعدّ كلام الزمخشري في هذه الآية من هذا الوهم؛ لأنه نسي المبتدأ ولم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له، ثم بين سبب إغفال الزمخشري عن ذكر المبتدأ فقال: ((فكأَنَّه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا له، قلت لعلَّه رأى أَن خبره محذوف أَي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظَّاهر أَن الجملة الأولى خبر وأَن الَّذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة أَي وطائفة من غيركم مثل السّمن منوان بدرهم أَي منه أَو اعتماده على واو الحال)) [٨] وهذا الرأي يوضح ما ذكرناه أولا عن الزمخشري في أنه لم يذكر إعراب(طائفة) .

وأشار الطيبي إلى أن عدم ذكر الخبر في هذه الآية في كلام الزمخشري فيه نظر؛ لأنه لم يبق لـ(طائفة) خبرا فكان من الواجب عليه أن يقدر له خبرا ويكون التقدير: وثَمّ طائفة أو منهم طائفة أو يجعل جملة چ ث ث چ صفة لطائفة ويكون أحد الأفعال بعد هذه الجملة هو الخبر ثم ذكر أن قول الزجاج في معانيه[٩] هو الأولى حيث جعل جملة چ ث ث چ نعتا لها والخبر(يظنون) والمعنى: وطائفة تهمهم أنفسهم يظنون أي: يظنون بالله غير الحق، ثم ذكر أن سيبويه جعل الواو في چ ٻ چ للحال، و الحقيقة أن ما في كتابه يبين أن هذه الواو هي واو الابتداء بقوله: ((وطائفةٌ في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفةٌ في هذه الحال، فإنَّما جَعَلَه وقتاً ولم يُرِدْ أن يجعلها واوَ عطفٍ، وإنما هي واوُ الابتداء))[١٠]، ثم أبدى الطيبي رأيه فذكر أن الحق في كل ما سبق أن الخبر محذوف يدل عليه قوله أي: طائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق، لم يغشهم النعاس[١١].

وأمّا المعربون فإنهم يكادون يجمعون على وجه واحد مفاده أن طائفة مبتدأ وجملة چ ث ث چ خبر عنه[١٢]، وأما الهمذاني فقد تابع الزمخشري في جعل چ ٻ چ مبتدأ وجملة چ ث ث چ صفة للمبتدأ، ولكنه جعل جملة چ ڈ چ هي الخبر، ثم ذكر رأي المعربين لهذا النص المبارك[١٣].

والذي يبدو أن الزمخشري عندما ترك ذكر إعراب(طائفة) لم يكن الأمر مقصودا بل يعلم علم اليقين أن هذه الكلمة تحتمل وجهين إعرابيين هما أنها مبتدأ وإحدى الجمل التي بعدها خبر عنها أو يقدر لها خبرا جملة اسمية، أو تكون(طائفة) خبرا لمبتدأ محذوف يقدر بحسب المعنى، والزمخشري معروف بسعة علمه وله رؤية خاصة

للنص من خلال المعنى لذا نجد كثيرا ما يقلّب النّص بحسب المعنى المطلوب ليبيّن أكثر من وجه إعرابي وهذه الأوجه المحتملة هي أنفسها التي ذكرها العلماء.

ثانيا: مجيء الضمير مبتدأ في قوله تعالى: (هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ)الأنعام: ٣.

بيّن الزمخشري أن الضمير(هو) في النص الكريم مبتدأ واسم الجلالة في محل رفع خبر له، وشبه الجملة(في السموات) متعلقة باسم الجلالة على معنى: هو المعبود، ويجوز أن تكون خبرا ثانيا متعلقة بـ(عالم) أي: الله في السموات ، خبر بعد خبر، وذلك بقوله : ((في السَّماواتِ متعلق بمعنى اسم الله، كأنه قيل: وهو المعبود فيهما. أو هو المعروف بالإلهية، أو هو الذي يقال له الله فيها لا يشرك به في هذا الاسم. ويجوز أن يكون(اللَّهُ) و(في السَّماوات) خبراً بعد خبر، على معنى: أنه الله وأنه في السموات والأرض، بمعنى: أنه عالم بما فيهما لا يخفى عليه منه شيء، كأن ذاته فيهما))[١٤].

كان لآراء الزمخشري في هذه الآية المباركة أثر في كتب النحو والتفسير وغيرها فقد اقتفى كثير من العلماء أثره في جعل(هو الله) مبتدأ وخبر و(في السماوات والأرض) متعلقة باسم الجلالة المؤول بمشتق الذي بمعنى : هو المعبود أو المسمى[١٥]. و ذكر ابن هشام[١٦] أيضا جميع الأوجه المحتملة التي ذكرها الزمخشري في كشافه، وكان متابعا له في جواز تعلق (في السموات) باسم الله تعالى وإن كان علمًا على معنى وهو المعبود، أو وهو المُسمّى بهذا الاسم، ثم ذكر وجها آخر وهو جواز تعلّقه بـ(يعلم) و بـ(سركم) و بـ(جهركم) ولكنه رفضه وعلل لذلك؛ بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في مُتقدم وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مُقدرا بحرف مصدري وصلته، ولأنهُ قد جاء نحو قوله تعالى:(لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ)التوبة: ١٢٨ ، والظرف مُتعلق بأحد الوصفين قطعا، ثم بيّن أن الزمخشري جعله متعلقا بخبر محذُوف تقديره(عالم) وردّ أبو حيَّان هذا الرأي؛ بأن(في) لا تدلّ على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة[١٧] .

ومن العلماء المتابعين للزمخشري فيما ذهب إليه أنهم أضافوا وجها آخر، مفاده أن يكون تعلّق شبه الجملة بمضاف محذوف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير: هو الله في تدبير السماوات والأرض، وجعلوا (هو الله) كلاما تاما ثم ابتدأ وقال: في السماوات والأرض يعلم سركم، أي : هو اله يعلم في السماوات سرائر الملائكة وفي الأرض يعلم سرائر الأنس والجن، ولكنهم ذهبوا إلى أن أحسن ما قيل في تعلّق شبه الجملة أنها متعلقة بما تضمنه اسم الجلالة من المعاني، وجعلوه من أفضل الأقوال وأكثرها إحرازا

لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى والمراد به دلالته على خلقه وإيثار قدرته وإحاطته واستيلائه، فهذا وصف شامل أغنى عن جميع التقديرات والتأويلات[١٨].

وكان الطيبي من جملة المتابعين للزمخشري، فقد إعرابه وتفسيره لهذا النص المبارك على العلماء، إذ ذكر أن الزمخشري كان متابعا للزجاج[١٩] إلا أنه قد زاد عليه بأنه جعل اسم(الله) تعالى مشتقا من(ألـه يألـه) إذا عُبد فهو الإله إذ جاء بمعنى مفعول أي: مألوه وهو المعبود، ومما أضافه الزمخشري زيادة على الزجاج أن جعل اسم الجلالة ردًا للمشركين والمعنى: هو المتفرد في التدبير في السموات والأرض خلافًا لمن قال بأن المدبر فيهما غيره[٢٠].

وأمّا السمين الحلبي وابن عادل فقد فصّلا القول في الأوجه المحتملة في الضمير(هو) وفي تعلق شبه الجملة(في السماوات والأرض) فذكرا أن في هذه الآية أقوالا كثيرة لخَّصْتُ في اثني عشر وجهاً، فمن هذه الآراء التي ذكرت وفصّل القول فيها، رأي الزمخشري في تعلق شبه الجملة بـ(الله) على معنى: هو المعبود أو هو المعروف أو هو الذي، فذكروا إنما قال: ((أو هو المعروف أو هو الذي يقال له الله؛ لأن هذا الاسم الشريف فيه خلاف: هل هو مشتق أو لا؟ فإن كان مشتقاً ظهر تعلُّق الجار به، وإن كان ليس بمشتق: فإمَّا أن يكون منقولاً أو مرتجلاً، وعلى كلا التقديرين فلا يعمل؛ لأن الأعلام لا تعمل فاحتاج أن يَتَأوَّل ذلك على كل قول من هذه الأقوال الثلاثة، فقوله: المعبود راجع للاشتقاق، وقوله: المعروف راجع لكونه عَلَماً منقولاً، وقوله: الذي يقال له اللهُ راجع إلى كونه مرتجلاً، وكأنه ـــ رحمه الله ـــ استشعر بالاعتراض المذكور))[٢١].

والذي يظهر لنا من خلال هذا العرض أن العلماء متفقون على أن قوله جملة تامة المعنى مكونة من مبتدأ وخبر، وكذلك جوّزوا أن تكون شبه الجملة خبرا ثانيا، ولكنهم اختلفوا في تعلق شبه الجملة، وكان اختلافهم متوقفًا على اسم الجلالة أهو مشتق أو غير مشتق؟ فذكروا تقديرات كثيرة، وأوّلوا الآية القرآنية بتأويلات أثقلتها، غير ان الزمخشري ـــ رحمه الله ـــ كان كلامه جامعا بعيدا عن التكلف إذ شمل جميع التقديرات والمعاني التي تليق باسم الله تعالى، فذكر أن الله تعالى هو المعبود ، وهو المعروف الذي إذا ذُكر اسمه فلا يتصور غيره، وهو الذي يقال له الله .

المبحث الثاني

نواسخ الإبتداء

توطئة: يشمل هذا المبحث نواسخ المبتدأ والخبر والتي كانت لها أثر في كتب النحاة والمفسرين، وهذه النواسخ تغير الحكم الذي كان عليه كلّ من المبتدأ والخبر، فعند

دخولها على الجملة الإسمية تتغير الحركة الإعرابية فترفع الأول وتنصب الشطر الثاني منها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا حاجة إلى الكلام عنها وعن أنواعها وأحكامها؛ لأن كتب النحو قد أغنتنا عن الحديث فيها. وأمّا الزمخشري فقد ذكر في كشافه هذه النواسخ بحسب ورود الآية الكريمة ذاكرا الموقع الإعرابي ومبينا الاسم والخبر، ومن أهم المواضع التي آنست للزمخشري آراء فيها وسيجد المطّلع نفسه أمام مواقع يلمح فيها بعض وجهات النظر لصاحب الكشاف ومدى حضور هذه الآراء عند اللاحقين له بين الردّ والقبول وذلك على النحو الآتي:

أولا: جواز تعدد الأخبار في نواسخ المبتدأ في قوله تعالى: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)النساء: ١١ .

ذكر الزمخشري الأوجه المحتملة في(كان) وذلك بقوله: ((فوقَ اثنتين يجوز أن يكون خبراً ثانياً لكان وأن يكون صفة لنساء أي نساء زائدات على اثنتين))[٢٢].

وضّح ـــ رحمه الله ـــ أن (كنّ) ناقصة ونساء خبرها وفوق اثنتين يجوز فيه أن يكون خبرا ثانيا أو صفة للخبر(نساء)، ولم يذكر اسمها؛ لكونه معروفا بأنه ضمير مستتر يعود على(الأنثيين) المتقدم الذكر، ثم بين أن(كنّ) هذه يمكن أن تكون تامة ويكون الضمير المستتر فيها مبهما والاسم المنصوب الواقع بعدها يعرب تمييزا، وهذا متوقف على قراءتي الرفع والنصب في(واحدة)[٢٣]، فقراءة النصب هي الأفضل عنده ووصفها بأنها هي الأوفق، وتابعه الطيبي في كل ما تقدم وبيّن أن قراءة النصب أنسب من الرفع؛ لتطابق المعطوف والمعطوف عليه وهو قوله: ؛ لأن(كان) حينئذ ناقصة[٢٤]. وأما قراءة الرفع فتوجب أنّ تكون كل من(كان وكانت) تامتين، والضميران فيهما مبهمان، و(نساء و واحدة) منصوبان على التمييز بقوله: ((فإن قلت: هل يصح أن يكون الضميران في(كنّ) و(كانت) مبهمين، ويكون(نساء و واحدة) تفسيراً لهما، على أن كان تامة؟ قلت: لا ابعد ذلك))[٢٥]. وقوله(لا أبعد ذلك) دليل منه على الموافقة بجعل (كان وكانت تامتين).

وتابع النسفي وغيره[٢٦] من العلماء قول الزمخشري فلم يعترضوا على أي جزء من كلامه وفي هذا دليل واضح على أثر الكشاف في كتبهم، فذكروا رأيه في هذه الآية دون نقص أو زيادة، وما هذا إلا لأنهم كانوا متأثرين بآرائه، وكان هذا الحضور بيّنا

ظاهرا سواء أذكر اسمه أم لم يذكر؛ لأن الرأي الذي يذكرونه كما هو عند الزمخشري وهذا منهج متبع عند الغالب من العلماء بعدم الإشارة إلى من أُخذ عنه الكلام.

ومن العلماء من ذكر رأيا واحدا لقوله(فوق اثنتين) وهو أن يكون صفة لـ(نساء)، أو ظرفًا متعلقًا بمحذوف صفة والتقدير: كائنات فوق اثنتين، وبهذه الصفة تحصل فائدة الخبر، و (كن) ناقصة عندهم لا غير. ومنهم من جعل الظرف(فوق) زائدا والتقدير: كنَّ نساء اثنتين أو اثنتين فما فوقهما، واعتُرِض على هذا الرأي؛ بأنه ليس في القرآن شيء زائد لا فائدة فيه، وقيل: أن المقصود بالزيادة ليس أنه لا فائدة فيه وإنما هو بمعنى الزيادة[٢٧].

وكان لشراح الحديث النبوي الشريف نصيب في متابعة الزمخشري فيما ذهب إليه في توجيه النص الشريف فذكروا جواز تعدد الخبر في(كنّ) الناقصة، ومنهم من جعل(نساء) خبرا والظرف زائد[٢٨].

وبيّن أبو حيان وغيره أن(كنّ) ناقصة واسمها ضمير يعود على أحد قسمي الأولاد، والخبر(نساء) بصفته التي هي الظرف(فوق اثنتين)، وإنما ذهبوا إلى وجوب إعراب الظرف هنا صفة؛ وذلك لما فيه من فائدة تعود على الخبر لا يمكن الاستغناء عنها أي: أن الخبر(نساء) لا يعطي فائدة لو ذكر وحده، بل لابد من ذكر هذه الصفة(فوق اثنتين) وهي صفةٌ للتَّأكيد ترفع أَن يُرَاد بالجمع قبلهما طريق المجاز، إذ قد يُطلَقُ الجمع ويُرَاد به التثنية، ثم اعترضوا على الزمخشري أن جعل(نساء) خبرا ثانيا لـ(كان) ورفضوا هذا الرأي ؛ لأَنَّ الخبر لا بُدَّ أَن تستقلَّ به فائدة الإسناد. ولو سكت على قوله لكان نظير قولهم: إنْ كان الزَّيدون رجالًا كان كذا ، وهذا ليس بكلامٍ. ويرى الباحث أن هذا الاعتراض الأخير لا صحة له وهذا من باب التوهم والتحامل على الزمخشري إن صح التعبير؛ لأن الزمخشري ذكر أن(فوق اثنتين) يجوز فيها أن تكون خبرا ثانيا وليس نساء كما ذكروا، ويستمر أبو حيان ومن تابعه في اعتراضهم على رأي الزمخشري في هذه الآية المباركة فقد وُصِف رأيه الذي جعل(كان وكانت) تامتين والضميران فيهما مبهمان وما بعدهما منصوبان على التفسير أو التمييز، بعيدٌ، أَو ممنوع أَلبتَّة؛ لأَنَّ(كان) ليست من الأَفعال الَّتي يكونُ فاعلها مُضمرا يُفسِّرهُ ما بعدهُ، وهذان الرأيان للزمخشري قد وصفا بالغريبين[٢٩].

والذي يتبين من هذا العرض أن الجميع متفق على أن(كان) ناقصة ولفظة(نساء) هي الخبر والظرف بعدها صفة له ليكتمل المعنى فبدونه تبقى الجملة ناقصة غير تامة، وأما ما ذهب إليه الزمخشري بأن يكون الظرف خبرا ثانيا فهذا أيضا يبقي الجملة ناقصة وغير تامة، وأمّا كونها تامة والضمير فيها مبهم وما بعدها منصوب على التفسير أي التمييز هو رأي انفرد به الزمخشري وتابعه النيسابوري ولا يخلو هذا الرأي من التكلف فيه والمخالف لجماعة النحاة.

ثانيا: الخلاف في جواز تقديم خبر(ليس) عليها في قوله سبحانه:(وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ) هود: ٨ .

جوّز الزمخشري تقديم خبر ليس عليها محتجا بهذا النص الكريم وذلك بقوله: ((ويوم يأتيهم منصوب بخبر ليس، ويستدل به من يستجيز تقديم خبر ليس على ليس، وذلك أنه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها، كان ذلك دليلا على جواز تقديم خبرها، إذ المعمول تابع للعامل)) [٣٠]. وبيان كلام الزمخشري أن الظرف(يوم) هو معمول المشتق(مصروفا) وهذا المشتق قد وقع خبرا لـ(ليس) والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، وأن(ليس) فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة مثل الأفعال المتصرفة؛ لأن الأصل في الأفعال العمل لذا جاز تقديم معمولها عليها كسائر الأفعال وكذلك لا يجوز قياس(ليس) على(ما) في امتناع تقديم خبرها عليها للتخالف بينهما ودليل ذلك أنه يجوز تقديم خبر(ليس) على اسمها ولا يجوز تقديم خبر(ما) على اسمها، وإذا جاز أن تخالف(ليس) (ما) في هذا جاز أن تخالفها في تقديم خبرها عليها[٣١]، وذكروا أن معنى النص الكريم: ليس العذاب مصروفا عنهم يوم يأتيهم، وبيّنوا أن ما ذهبنا إليه هو مذهب الأكثرين فإذا كان الجواز هو مذهبهم فلا يستأنس بمن ذهب خلافه لما لنا في هذا الجواز رواية وهي النص المبارك، ولنا دراية وهي أن(إنّ) إذا كان خبرها غير ظرف لم يصح تقدمه لا على اسمها ولا على خبرها وأما(كان) فيصح تقدم خبرها على اسمها وعليها ولمّا كانت(ليس) شبيهة(كان) في أحد الوجهين كانت كذلك في الوجه الآخر وهذه علة تطّرد وتنعكس[٣٢].

ومذهب الزمخشري هو مذهب البصريين وتابعه جمع من العلماء فيما ذهب إليه[٣٣]، وخالف ابن مالك وغيره مذهب البصريين وتابعوا مذهب الكوفيين فاعترض على الزمخشري ومن ذهب مذهبه وذكر أن خبر(ليس) لا يتقدم عليها وبعد أن عرض آراء المجوزين ذكر أني أقول بقول من منع من الكوفيين وغيرهم؛ لأن(ليس) في النص الكريم وفي غيره فعل لا يمكن أن يتصرف في نفسه فهو جامد لا يتصرف في عمله وكذلك وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف مثل(عسى، نعم، وفعل التعجب) مع أن(ليس) شبيه بحرف لا يشبه الأفعال وهو(ما) بخلاف(عسى) فإنها شبيهة في المعنى بحرف يشبه الأفعال وهو(لعل) وأن الوهن الحاصل بشبه ما يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه ما يشبه الأفعال وقد أجمعوا على منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب مع عروض منع التصرف فيه فمعاملة(ليس) بذلك أحق وأولى لأصالتها في منع التصرف[٣٤].

وعلى هذا فإن ابن مالك يرى أن(ليس) إذا كان فعلا غير متصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرف في عمله ومعناها لا يتم إلا بجزأين المسند والمسند إليه؛ لذا فهو

أشبه ما يكون بـ(ما) الحرفية، وتجدر الإشارة إلى أن ما ذهب إليه الزمخشري وغيره في احتجاجهم بالنص الكريم على تجويز تقدم خبر(ليس) وعضدوا كلامهم بها وذكروا أن(يوم) معمول لـ(مصروفا) ولكن يمكن أن تأول هذه الآية على أوجه غير الذي ذكروه مفادها:

الأول: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدا فاضرب، وعمرا لاتهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أما تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على(لا) و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يجعل(يوما) منصوبا بفعل مضمر، لأن قبله(ما يحبسه) فـ(يوم يأتيهم) جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و(ليس مصروفا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون(يوم) مبتدأ فبني لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر[٣٥]. ويمكن أن نضيف إلى ابن مالك دليلا آخر وهو أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرها[٣٦]. والذي يبدو للبحث أن هذه المسألة خلافية بين المذهبين البصري والكوفي[٣٧]، فالبصريون ومنهم الزمخشري ومن تابعه يجوّزون التقديم في خبر(ليس) عليها على الرغم من قلة الأدلة السماعية ونحن نعلم أن السماع أقوى من القياس وليس لديهم سوى النص الكريم، وأما الشعر فقد ذكر أبو حيان أني((قد تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية، وقول الشاعر[٣٨]:

فيأبى فما يزداد إلا لجاجة وكنت أبيا في الخفا لست أقدم)) [٣٩].

وتجدر الإشارة إلى أن أبا حيان على الرغم من قلة الشواهد كما زعم جعل التقديم هو المذهب الصحيح[٤٠]. وأما الفريق الثاني المتمثل بالكوفيين وابن مالك من البصريين وغيرهم فمنعوا التقديم، والحقيقة لا يمكن المفاضلة بين المذهبين فكلاهما معه الحجج القوية وما علينا إلا أن نأخذ بهما؛ لأن المعنى يطلبهما وعدم الاقتصار على رأي واحد فمذهب البصريين وإن كانت حججه قليلة إلا أن ورود نص واحد من الذكر الحكيم وهو أقوى النصوص احتجاجا به أظنه كافيا فضلا عن أن رأيهم بعيد عن التأويلات التي تثقل النص الكريم، وأما الكوفيون فمذهبهم أيضا صحيح؛ لعدم اطراد القاعدة التي تمسك بها الزمخشري ومن كان معه وهي أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل أي: إذا تقدم المعمول فهذا إيذان وجواز بتقدم العامل فهذا ما دعا ابن هشام إلى اتباع ابن مالك وعدّه المذهب الصحيح؛ لأنه لم يسمع مثل: ذاهبا لست؛ ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى وخبرها لا يتقدم باتفاق[٤١]، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مواطن

يجوز فيها تقديم المعمول ولا يجوز تقديم العامل تعضيدا لمذهب المانعين ولا يحتاج ذكرها[٤٢] .

الخاتمة:

١. أكد البحث أن المعنى مقدم عند الزمخشري وقد أولاه العناية والاهتمام أكثر من القواعد النحوية فأحيانا يخرجه كثرة الاهتمام بالمعنى على الأصول والقواعد بابتداعه آراء جديدة على النحو والنحاة حتى أنه لم يفصل بين النحو والبلاغة فانصبّ اهتمامه على اللفظ والمعنى معا.

٢. أكدت الدراسة أنَّ تعدد الأوجه الإعرابية من الموضوعات المهمة التي اعتمد عليها جار الله الزمخشري في كشافه ، فقد أكثر من توجيه النصوص القرآنية توجيهات مختلفة، وتعامل مع النص القرآني على أنَّه نص يحتمل واحداً من وجهين، إمَّا وجوب الحمل على وجه إعرابي واحد لا يحتمل المعنى غيره، أو أنْ تتعدد فيه الأوجه الإعرابية المحتملة وهذا مرده كما نبّه هو وغيره من النحويين إلى سعة المعنى القرآني الذي يكون محتملاً لأوجهٍ متعددة كلها مطلوبة و تخدم السياق القرآني.

٣. تبيّن للبحث أن الزمخشري في كشافه كان متأثرا بآراء السابقين له أمثال سيبويه والفراء والأخفش والزجاج، وأنه لم يكن ينسب بعض الآراء إلى أصحابها والعلة في ذلك شهرة هذه الآراء والأقوال والتوجيهات ومن باب أن العلم لا يحتكر على شخص فهو ملك للجميع فقد يجوز الاخذ منه وترك ما يترك منه ما دامت شخصية الناقل تسيطر على ما تنقل بعلمها ومعرفتها.

٤. أكد البحث أن الزمخشري كان مكثرا من تقدير المحذوفات وكان يتأوّل الكلام مستعينا في ذلك بالمعنى الذي يحتويه التركيب وتسخير امكاناته البلاغية في تقدير مناسب للمعنى الذي يراه أقرب إلى الصواب لما في ذلك من نكتة بلاغية وأسرار بيانية وتوسعا في المعنى واثراء للغة كل هذا يظهر عند التأويل والتقدير، غير أنَّه مما يؤخذ على منهجه في التأويل أنَّه قد يثقل النص القرآني بالأوجه المحتملة في مواضع عديدة، وكثير من هذه الأوجه لم تكن منقولة عن النحاة فحسب، بل كانت له إطلالة مشرقة أملتها عليه طبيعة فهمه للنص الشريف.

٥. أكد البحث أن للمركبات الاسمية التي في كشاف الزمخشري كان لها حضور واضح؛ إذ نلحظ أن العلماء والمفسرين والنحاة قد تأثروا بآرائه المبثوثة في كتابه الكشاف بين مؤيد لهذه الآراء النحوية والمذهبية وبين متعقب له أمثال أبي حيان وابن مالك وابن هشام وابن منير الاسكندري. ومما يدل على رفعة كتاب الكشاف بين كتب التفسير بشكل خاص، وكتب النحو بشكل عام، إنَّ النحويين المتأخرين قد

أفادوا منه كثيراً، وجعلوا كتابه وآراءه مصدرا من المصادر التي اعتمدوا عليها في نقل الآراء النحوية.

الهوامش

(١) المركبات التقييدية نعني بها غير الإسنادية وتشمل(مركب شبه الجملة، والمركب الإضافي، والمركب النعتي، والمركب العطفي...) ينظر: النظام الاشتقاقي في الجملة العربية(دكتوراه):٨٧.
(٢) المعجم الشامل لعلوم اللغة العربية ومصطلحاتها:٨٣٤.
(٣)الكتاب: ٢٣/١ ، والنظام الاشتقاقي في الجملة العربية :٣٥.
(٤)ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها:٢٠ــ ٢٦.
(٥)ينظر: بناء الجملة العربية:١٦، وجملة الفاعل بين الكم والكيف: المقدمة، و نحو المركبات الإسمية دراسة تحويلية:١٠٩.
(٦) الكشاف : ٤٢٩/١.
(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ٣٩٤/٩، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل:٤٤/٢، والدر المصون: ٤٤٦/٣، واللباب في علوم الكتاب:٦١٢/٥، وعمدة القارئ شرح صحيح البخاري:١٥٤/١٧، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:١٢٦٧/١، وإرشاد العقل السليم:١٠١/٢.
(٨) مغني اللبيب: ٨٨١ و٨٨٢ .
(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه :٤٨٠/١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب:٣٠٩/٤.
(١٠) الكتاب: ٩٠/١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: : ٣٠٩/٤.
(١١) ينظر : فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: : ٣٠٩/٤.
(١٢) ينظر : إعراب القرآن للأصبهاني:٣٢، و إعراب القرآن للباقولي:٨٢٢/٣، و التبيان في إعراب القرآن: ٣٠٣/١.
(١٣) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:١٥٣/٢ .
(١٤) الكشاف: ٥/٢.
(١٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٣٩٠/٦، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٥٤/٢، و مدارك التنزيل وحقائق التأويل:٤٩٠/١، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:٤٢٩/٢، وشرح الاشموني: ١١٩/٢، وحاشية الصبان:٣٥٥/٢.
(١٦) ينظر: مغني اللبيب: ٥٩٦ .
(١٧) ينظر: البحر المحيط :٤٣٣/٤ ، و مغني اللبيب: ٥٦٩، الدر المصون: ٥٣٢/٤ و٥٣٣ .
(١٨) ينظر: التسهيل لعلوم التنزيل: ٢٥٤/١، وتفسير القرآن العظيم: ١٢٣/١، و غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٧٦/١، و الجواهر الحسان في تفسير القرآن: ٤٤٤/٢.
(١٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٨/٢.
(٢٠) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ١٩/٦ ــ ٢٢.
(٢١) الدر المصون: ٤/ ٥٢٨، وينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٨/ ٢٠.
(٢٢) الكشاف:٤٨٠/١.
(٢٣) قرأ الجميع هذه الآية بالنصب على أن (كان) ناقصة إلا نافعا وأبا جعفر بالرفع على أن (كان) تامة، ينظر: الحجة للقراء السبعة: ١٣٥/٣، والاقناع في القراءات السبع: ٣١٣.
(٢٤) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: ٤٥٧/٤، و غرائب القرآن ورغائب الفرقان:٣٦٣/٢.
(٢٥) الكشاف: ٤٨١/١.
(٢٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٩/ ٥١٤، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٢١٧/٢، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل:٦٢/٢، ومدارك التنزيل وحقائق التأويل: ٣٣٥/١، و التسهيل لعلوم التنزيل:١٨٠/١، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٣٦٣/٢، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:٣٥/٢.
(٢٧) ينظر: زاد المسير في علم التفسير: ٣٧٨/١، والتبيان في إعراب القرآن:٣٣٤/١، و تفسير القرآن العظيم: ١٩٨/٢.
(٢٨) ينظر: اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح:٢٧٩/٩، وعمدة القارئ شرح صحيح البخاري:٢٣٠/٢٣، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري:٤٢١/٩ .

(٢٩) ينظر : البحر المحيط: ٥٣٦/٣، والدر المصون: ٥٩٨/٣، واللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٢٠٩.
(٣٠) الكشاف: ٣٨١/٢.
(٣١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١٣١/١، واعتراضات ابن مالك على الزمخشري:١٣٩.
(٣٢) ينظر: الخصائص:١٨٩/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج:٤٠/٣، والمسائل الحلبيات:٢٨١، وشرح اللمع لابن برهان:٥٨/١و٥٩.
(٣٣) ينظر: المقرب:٩٥/١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل:١٢٩/٣، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٩٧، و مدارك التنزيل وحقائق التأويل:٤٨/٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان:٨/٤، وغاية الأماني في تفسير الكلام الرباني:٦٩٢/٣، وهمع الهوامع:٤٣٠/١.
(٣٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ:٢٠٦و٢٠٧، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:١٩٧/١، واعتراضات ابن مالك على الزمخشري:١٣٩.
(٣٥)ينظر: شرح التسهيل:٣٥٤/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:٢٤١/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك:١٩٧/١، وتمهيد القواعد :١١٢٤/٣.
(٣٦)ينظر: البحر المحيط: ١٢٧/٦، واعتراضات ابن مالك على الزمخشري:١٤٣.
(٣٧)ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٣١/١، و التبيين عن مذاهب النحويين:٣١٦/١، والتعليقة على المقرب:١٦٣، وشرح التصريح على التوضيح:٢٤٥/١.
(٣٨)هذا البيت لم يذكره سوى صاحب البحر المحيط ومن تابعه:١٢٧/٦، وإرشاد العقل السليم: ١٨٩/٤.
(٣٩)البحر المحيط: ١٢٧/٦، والدر المصون:٢٩٢/٦، واللباب في علوم الكتاب:٤٤٣/١٠.
(٤٠) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٤٥/٤.
(٤١) ينظر: شرح قطر الندى: ١٣٣.
(٤٢) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٢٧٨/١.

المصادر والمراجع

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية تـ(٧٦٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف ، الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٤ م.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين تـ(٩٢٣هـ)، تحقيق المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧، ١٣٢٣ هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى تـ(٩٨٢هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت) .
- اعتراضات ابن مالك على الزمخشري(دراسة نحوية): الدكتور عادل فتحي رياض، دار البصائر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.

إعراب القرآن للأصبهاني: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة تـ(٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض، ط١، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م.

- إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي تـ(٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة ودار الكتب اللبنانية ، بيروت، ط١٤٢٠، ٤ هـ.
- الإقناع في القراءات السبع: أحمد بن علي بن أحمد ، المعروف بابن البَاذِش تـ(٥٤٠هـ)، دار الصحابة للتراث، (د. ط)، (د. ت).

أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل ، بيروت، (د ط)، ١٤٠٩ هـ ، ١٩٨٩ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١٤٢٤،١هـ، ٢٠٠٣م.

- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين البيضاوي تـ(٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام تـ(٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، (د ت).
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، ١٤٢٠ هـ.
- بناء الجملة العربية: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة، (د ط)، ٢٠٠٣م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري تـ(٦١٦هـ)، تحقيق : علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ط) (د. ت).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق و دار كنوز إشبيليا، ط١، (د، ت).
- التسهيل لعلوم التنزيل: أبو القاسم محمد بن عبد الله، ابن جزي تـ(٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط(١)، ١٤١٦هـ.
- التعليقة على المقرب(شرح العلامة ابن النحاس على مقرب ابن عصفور في علم النحو): بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي الشافعي المعروف بابن النحاس تـ(٦٩٨ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، (د ط)، ٢٠٠٤ م ، ١٤٢٤ هـ.
- تفسير القرآن العظيم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم تـ(٣٢٧ هـ)، تحقيق: أسعد محمّد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٢، ١٤١٩ هـ.
- التقريب في التفسير: قطب الدين محمد بن سعود السيرافي الفالي، وكان حيا في(٧١٢ه) ، تحقيق، الدكتور أحمد أحمد غريب، الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر، ط١، ٢٠١١م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: الدكتور فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د ط)، ٢٠٠٠م.
- جملة الفاعل بين الكم والكيف: الدكتور محمود شرف الدين، ط١٩٨٠،١م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي تـ(١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ،١٩٩٧م.
- الحاشية على الكشاف: أبي الحسن السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: الدكتور رشيد بن عمر أعرضي، دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١، ٢٠١٦م.

- الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث ،دمشق ، بيروت، ط٢، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٣م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي تـ(٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط٤، ١٩٩٠م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي تـ(٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ط)، (د ت).
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك تـ(٦٨٦ هـ)،تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١ ، ١٤٢٠ هـ ، ٢٠٠٠ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: جمال الدين ابن مالك، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، (د ط)، ١٣٩٧ه، ١٩٧٧م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: جمال الدين، ابن هشام، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣ه.
- العُدّة في إعراب العُمدَة: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني تـ(٧٦٩ه) ، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط١، (د ت).
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفى بدر الدين العينى تـ(٨٥٥هـ)، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢١ه، ٢٠٠١م، (د ط).
- غاية الأماني في تفسير الكلام الرباني: الأمام شهاب الدين أحمد بن إسماعيل الكوراني تـ(٨٩٣ه)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الحضارة للتوزيع والنشر، الرياض، ط١، ١٤٣٩ه، ٢٠١٨م.

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب(حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: الدكتور جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤ هـ ، ٢٠١٣ م.

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني تـ(٦٤٣ هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧ هـ ، ٢٠٠٦ م.

الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه تـ(١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ)، رتبه وضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط٦، ١٤٠٧ هـ ،٢٠١٥م.

اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح: شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد ابن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي تـ(٨٣١ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٣ هـ ،٢٠١٢ م.

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي تـ(٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١٤١٣،١هـ ، ١٩٩٣م.

المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ ، ١٩٨٧ م.

معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج تـ(٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ،بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني تـ(٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ،جمهورية مصر العربية، ط١، ١٤٣١هـ ، ٢٠١٠ م.

منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠،١٤٢٠هـ ،١٩٩٩م.

نحو المركبات الإسمية دراسة تحويلية: الدكتور خالد توكال مرسي، مؤسسة العالم العربي للدراسات والنشر، مصر، ط١، ٢٠١٦م.

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر)، (د ط)، (د ت).

الرسائل والأطاريح:

البرهان في علوم القرآن للإمام الحَوفيّ علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي (المتوفى: ٤٣٠ هـ) سورة يوسف دارسة وتحقيقا(دكتوراه): إبراهيم عناني عطية عناني، جامعة المدينة العالمية ، كلية العلوم الإسلامية قسم القرآن الكريم وعلومه، ماليزيا، ١٤٣٦ هـ ، ٢٠١٥ م .

البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ(دراسة وتحقيق)(دكتوراه): محمد عبد الستار على أبو زيد، جامعة الأزهر، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م.

النظام الاشتقاقي في الجملة العربية(دكتوراه): أمين لقمان محمد أمين الحبار، جامعة الموصل، كلية التربية، ٢٠٠٢م.

تعقبات أبي حيان للزمخشري في تفسيره الكشاف النصف الأول من القرآن: خضرة محمد أحمد(ماجستير)، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، ١٤٢٨ه، ٢٠٠٧م.